التعاون الأمني المغاربي في مواجهة تهديدات الأزمة الليبية

Régional Security maghrébin to face the impacts of the libyan crisis

حسام الدين زويوش[1] ، رشيد عثامنة[2]

[1] مخبر العلوم السياسية الجديدة مسيلة، جامعة جيجل (الجزائر)

zouiouchehou@gmail.com

[2] مخبر العلوم السياسية الجديدة مسيلة، جامعة جيجل (الجزائر)

rachidpsuniv@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/06 تاريخ القبول: 2021/02/01 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التهديدات الأمنية للأزمة الليبية، وتحليلها وفق مقاربة إقليمية، فقد برزت الحاجة للتعاون الأمني لدول الجوار الليبي في سبيل تعزيز أمنها الإقليمي، و احتواء مختلف التهديدات الأمنية، ورفض تسوية الأزمة وفق املاءات أجنبية، لنصل إلى نتائج تتعلق بضرورة تبني إستراتيجية الأمن الإقليمي المستقر والمرتبط بالاستقرار في منطقة التهديد، وفق مقاربة دول المنطقة الإقليمية المحيطة بليبيا بتبني مقاربة اقليمية شاملة.

كلمـــات مفتاحيـــة: التعـاون الأمنـــي الإقليمـــي، التهديـدات الأمنيـة، المقاربـة الإقليميـة، الحاجـة الأمنية، ليبيا.

Abstract:

This article aims to study the security threats of the Libyan crisis, and make a focused analysis for its impacts using the regional security study approach. There because of the in predicted deterioration of security trough the region, and the emerged urgent be need for a cooperated regional security process; By using this structure the research has lead to conclude, that a confrontation to threats generated from the Libyan war seems to be a mutual one collaborated by the neighboring countries, and a joint regional cooperation in this field is a so critical

Key words: Regional security cooperation, security threats, neighboring countries, security needs, Libya.

المؤلف المرسل: حسام الدين زويوش، **الإيميل:** zouiouchehou@gmail.com

1. مقدمة:

أثر غياب التوازن في النظام الدولي، والناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الثنائية القطبية بشكل جلي في ظهور وضع دولي جديد، اتسم بالعديد من التغيرات والتطورات على الساحة الدولية، كان أبرزها التحول في الطبيعة النزاعية، بتراجع نسبة النزاعات بين الدول لصالح نسبة النزاعات داخلها، وما صاحبها من انعكاسات وآثار على جميع المستويات وأصبحت مسألة فهم الأسباب والدوافع الحقيقة لقيامها، وكذا أساليب ومناهج تسويتها وحلها، بالغة الأهمية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، ونظرا لتوسع مفهوم الامن وتعدد ابعاده، صارت حدود الامن غير محصورة بحدود الدولة، بل تجاوزها حيث تؤدي الازمات و غياب الاستقرار و الأمن داخل الدول إلى مخرجات تتجاوز حدودها التقليدية، من خلال تصدير تداعيات هذه الأزمات الى جوارها الجغرافي ومحيطها الإقليميوهو ما عرفته منطقة الشمال الإفريقي سواء المغاربية منها أو دول الساحل الافريقي خلال الفترة الزمنية الأخيرة.

فقد شهدت نهاية سنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية ومع التحولات التي جاء بها ما سمي بالربيع العربي، زادت حدة وخطورة هذه التهديدات على الأمن الإقليمي، خاصة في ظل تفاقم و تأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، نتيجة الفشل الدولاتي وسقوط بعض الأنظمة السياسية في المنطقة، كتونس ومصر، وتأزم الوضع الأمني في ليبيا، التي أصبحت المصدر الاول لمختلف التهديدات لدول جوارها، وهذا ما ترتب عنه تداعيات اثرت على الأمن الإقليمي للمنطقة عموما، ودول الجوار الليبي بشكل خاص ما جعلها تتحرك لمواجهة هذه التهديدات.

تنبع أهمية الموضوع، من الاهتمام بهذا النوع من المواضيع الأمنية المعقدة و متعددة الأطراف و المتجسد في الأزمة الليبية، نظرا للتأثيرات و الانعكاسات التي تسببها على جميع المستويات، و بالأخص على المستويين الداخلي والإقليمي، و بحكم تداعياتها الخطيرة على المنطقة الإقليمية وضرورة إيجاد حلول لمواجهة هذه التداعيات الأمنية من خلال جملة من المقاربات المطروحة من قبل دول الجوار.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية لهذه الدراسة تتمحور في السؤال المركزي التالي :

إلى أي مدى ساهم التعاون الأمني الإقليمي المغاربي في تقديم مقاربات فعالة لمواجهة تأثير الأزمة الليبية على المنطقة؟

هذا التساؤل العام يحتاج إلى تفكيك لمعرفة مفاصل الموضوع مما يتطلب تفكيكها للتساؤلات الفرعية التالية :

1) ماهو تأثير التداعيات الأمنية للنزاع الليبي على الأمن الإقليمي لمنطقة المغرب العربي؟

2) ما هي أهم مقاربات الدول المغاربية لمواجهة تهديدات الأزمة الليبية ؟

3) ما مدى قدرة المقاربة الإقليمية بالنظر الى التدخلات الخارجية؟

وعلى اعتبار أن الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية :

1)مواجهة التهديدات الامنية للأزمة الليبية، مرهون بطرح مجموعة من المبادرات تتعلق بالتعاون وتسوية الأزمة في نفس الوقت، ضمن مسار تعاون أمني إقليمي.

2) تطرح الأزمة الليبية بعد نزوحها أن تكون أزمة مزمنة، تطرح تحديات أمنية لا تستطيع دولة بمفردها مواجهتها.

3) لتحقيق التعاون الأمني الإقليمي يتعين التقارب في الأهداف والوسائل وتنسيقها.

المقاربة المنهجية :

تم هندسة دراستنا هذه وفق منهجية واضحة وضمنية في نموذج التحليل وذلك على أساس أن طبيعة الموضوع وثيق الصلة بالدراسات الأمنية وذلك عبر توظيف و استعمال المناهج و المقتربات النظرية الأكثر ملائمة لدراستنا كالمنهج النقدي المنتج للتفسير والتحليل، فهو في صلب الاستخدام في هذا المقال، و المنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي موجز للأزمة الليبية ومختلف التهديدات الناتجة عنها، و المنهج المقارن لموازنة ومقارنة مختلف المقاربات المغاربية للتصدي للتهديدات الأمنية للأزمة الليبية، كذلك من الأساسي إعتماد مقاربة أصحاب التكامل الإقليمي خصوصا في تحليلها لدوافع التعاون الأمني الإقليمي، وخلق السياسة الأمنية الإقليمية، وتوزيع مكاسبها بالتالي نكون في قلب التحليل الوظيفي، كذلك دراسة الأزمات والنزاعات تجعل موضوع المقال في صلب اهتمامات العلاقات الدولية عموما، وعليه فيكون مركزيا استخدام مقاربات عديدة من هذا المجال.

نتطرق في هذه الدراسة لمختلف المقاربات المفاهيمية للتعاون الأمني والأمن الاقليمي، ثم نعرج لتناول التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على دول الاقليم لننتقل لتقديم مختلف مقاربات دول الجوار الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية للأزمة الليبية، لنصل إلى فرص فعالية التعاون الأمني لدول الجوار الإقليمي لمواجهة تهديدات الأزمة الليبية.

2. مقاربة مفاهيمية للتعاون الأمني و الأمن الاقليمي:

حرصت الدول دائما على تحقيق أمنها الوطني، باعتباره هدفها الأول بدون منازع ومع التعقد التدريجي للصراعات مابين الدول، وحتى داخلها أدركت أن أمنها لا يقف عند حدودها السياسية، بل يتعداه الى حدود الإقليم التي تنتمي إليه، ومن هنا نشأ مفهوم التعاون الإقليمي والأمن الإقليمي.

1.2 التعاون الأمني:

يرتكز مفهوم التعاون الامني على مبدأ تحقيق الامن و الاستقرار، و اقامة منطقة مشتركة للسلام، من خلال تعزيز الحوار السياسي و الأمني، و احترام المبادئ القانونية لاسيما الدولية منها، و يؤكد كذلك هذا النوع من التعاون على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية و يعتمد على الحوار كآلية لحل النزاعات، بالإضافة إلى اعتبار معظم قضايا الأمن، لم تعد تتطلب تحركا فرديا لمنعها و تجنب آثارها، بل تتطلب إقترابات تعاونية من الدول.(غانم، 2012، صفحة 25)

وقد عرف كارل دوتش التعاون الأمني من خلال تركيزه على تكوين الجماعة، والتي عرفها بأنها " مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق معين، تولد لها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي، من خلال إقامة مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الإتساع، تكفي للاعتماد عليها في التغيير السلمي بين أفرادها.(Deutsh, 1968, p. 22)

2.2 الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية،ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية للقارات، المناطق المحيطة بالبحار، التاريخ والثقافة ومجموعة التصورات الذاتية والموضوعة للمنطقة. (العلي، 2017، صفحة 220)

ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي و سياسي في آن واحد مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص و العناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الامن المتعلقة بهذا الإقليم، من زاوية الدول اي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم.(مراد،2017، صفحة 57)

كما يعرف الامن الاقليمي على انه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم، لمنع أي قوة اجنبية للتدخل في هذا الاقليم ، كما يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الامن اذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها.(عيدون، 2015، صفحة 14)

ويعني اتفاق عدة دول في اطار اقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا. (العلي، صفحة 220)

ويرتبط الأمن الإقليمي بما يعرف بنظام الاقاليم او النظم الفرعية للنظام الدولي و يفترض لقيام الأقاليم أو النظم الفرعية توفر مجموعة من الشروط، في مقدمتها الجوار الجغرافي، وجود دولة مركزية إقليمية وجود هوية مشتركة، وجود إجماع قومي على الأهداف العليا، وجود تفاعلات سياسية كثيفة. (المشاط، 1998، صفحة 72)

ويتعلق الأمن الإقليمي بدور الدولة الإقليمية المركزية، في مجال دفع عوامل الجذب والحد من عوامل التفاعل التباعد، وتأكيد الهوية المشتركة للدول الاعضاء في نظام إقليمي و التوصل الى إجماع على الأهداف العليا، لاسيما ما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الامن الإقليمي ومن ضم الاعداء و من ضم الأصدقاء.(غانم، صفحة 72)

3. التداعيات الامنية للأزمة الليبية على دول الإقليم:

شكلت الحالة الليبية نموذجا لتأثير التغيرات في الاوضاع الداخلية على مناطق الجوار الإقليمي، فقد اثبتت التطورات الحاصلة لازمة ليبيا العلاقة الإرتباطية بين الداخل و الإقليم، التي بدت تجلياتها فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي، ليس فقط لجبهة العدوى و النفاذية الإقليمية لحالة المد الاحتجاجي وإنما الى أقلمة المشكلات الداخلية، فقد امتدت التفاعلات الداخلية الى ما وراء الحدود الليبي. (بن لمخربش، 2018، صفحة 305)

فقد شهدت الدولة الليبية منذ سقوط النظام السابق وبداية أزمتها تفاقما في الوضع الأمني بمختلف أبعاده كان له تأثير كبير على المنطقة الإقليمية بشكل عام، ودول الجوار بشكل خاص، نتج عنه مجموعة من التداعيات التي استنفرت دول المنطقة لاحتوائها نظرا لتأثيرها البالغ عليها، و يمكن إجمال أبرز هذه التداعيات في :

_ تزايد التهديدات الأمنية بحيث دفع إنهيار نظام العقيد معمر القذافي، بالعديد من الأفراد الذين قاتلو سابقا في الجيش الليبي، الى تأسيس مجموعة من المنظمات العسكرية، كالحركة الوطنية لتحير الأزواد، بحيث عملت هذه الحركة على الاستفادة من صلتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو مازاد في تفاقم الوضع اكثر، لاسيما الانكشاف المتزايد في المنطقة غير الخاضعة للحكم امام حركة الأسلحة و المسلحين على حد سواء، و بالتالي فقد زادت الازمة الليبية في تفاقم مسالك التجارة غير المشروعة للسلاح، المخدرات و الفساد الإرهاب و المنظمات الإجرامية، والتي وجدت في انهيار الدولة أرضية خصبة للعمل بعيدا عن إمكانية الرقابة والتصدي لها. (فكيري، 2017، صفحة 327)

_ تحولت بيئة عدم الاستقرار و الصراع داخل ليبيا، الى بيئة طاردة، نشطت من خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية، التي شكلت تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، داخل الدول المستقبلة القريبة جغرافيا من ليبيا، كما مثلت ليبيا منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة للدول المجاورة للهروب من ويلات الحروب، إضافة إلى أخطار الأمراض المتنقلة المصاحبة لهذه الهجرات، كالكوليرا و فيروس المنتقل عن طريق بعوضة النمر، زيادة على انتشار الجرائم كالاغتصاب و تجارة المخدرات التي يحملها المهاجرون معهم. (حادي، 2018، صفحة 60)

_عرفت الأزمة الليبية تدخلا أجنبيا زاد في حدة الأزمة، وشكل تهديدا أمنيا على دول المنطقة، حتى وإن كان هذا التدخل يقتصر على مراقبة مجالها الجوي، لأن القوى المتدخلة الغربية ستجد سهولة في الاستعلامات و التجسس على دول المنطقة ولا سيما معرفة قدراتها و إمكانياتها العسكرية.(تبينة، 2019، صفحة 215)

_إن بيئة الفشل الدولاتي التي تعيشها ليبيا، أدى الى تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد بشكل مباشر، أمن واستقرار البلدان المجاورة في ظل ضعف الرقابة الأمنية على الحدود مع ليبيا، و الناتج عن عدم قدرة الدول المجاورة خاصة دول الساحل في مراقبة حدودها مع ليبيا، نظرا لطبيعتها الوعرة وامتدادها الطولي، وهو ماسهل عمل الجماعات

الناشطة في هذا المجال، والتي تحترف نشاطات المخدرات، وتبييض الأموال والاتجار بالبشر وغيرها.(حادي، صفحة 60).

4. مقاربات دول الجوار الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية للأزمة الليبية:

لقد شكل تفكك المجال الوطني لليبيا، بروز جملة من التحديات الأمنية للدول المحيطة لها مغاربيا تحديدا، وهو ما دفع بها لانتهاج مجموعة من المقاربات لوضع حد للنزاع القائم داخل ليبيا، وخاصة في ظل تصديره لجملة التهديدات المذكورة آنفا الى دول المنطقة. (فكيري، صفحة 379)

يمكن التذكير بأن المقاربات محل التحليل، هي سياق الإجراءات والوسائل المتخذة من قبل أقطار المغرب العربي، سواء كانت بالصفة الفردية الخاصة بكل دولة على حدة، أو تلك الاجراءات والسياسات المتبعة بشكل جماعي، في مسار تعاوني قيما بينها، عموما نستطيع تحديد جملة من المقاربات لحل الأزمة الليبية، سواء التي وردت في سياسات كل قطر، أو في الإطار المشترك، بمعنى عملت لى جعل رؤيتها مشاركة مع الاخرين، وقد ارتكزت عموما على التسوية،الإحتواء ومنع تفاقمها والحد من امتدادها لدول المنطقة، يمكن أن نلحظ هذا تحليلا لرؤية كل رف على حدى.

1.4 المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

تستهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحلحلة الأزمة الليبية، ترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع، بما يحول الأزمة إلى مربع الصفر، والتي ستكون لها آثار سلبية على دول الجوار (حجازي، 2017)، وتنطلق الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا من مجموعة من الثوابت، يتمثل أبرزها في الآتي:

– مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا، دون إقصاء في إطار الحوار الليبي بمشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد.

– رفض أي تدخل عسكري في ليبيا، وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، انطلاقًا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيد من تعقيداتها، والتأكيد على أن يشمل الحوار كافة الأطراف الليبية، مهما كانت توجهاتها وانتماءاتها السياسية، والعمل على ضمان وحدة المؤسسات

المدنية الليبية ،بما فيها المجلس الرئاسي ومجلس النواب، ومجلس الدولة والمؤسسات الأمنية، للقيام بمهامها للحفاظ على الأمن (بلعربي، 2019) .

– إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقًا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية، والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

– إنشاء مجلس عسكري أعلى، يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي، ويمارس مهامه ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي وقائد الجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"؛ وذلك لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تُعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين القوى الداعمة لحفتر من جهة و الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى. (حجازي، 2017).

– تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، ودعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني، لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين ومواجهة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية. (حجازي، 2017).

إن المقاربة الجزائرية الرافضة للتدخل الأجنبي العسكري في ليبيا، والداعية لتغليب لغة الحوار بين الفرقاء الليبيين، هي السبيل الوحيد وفق الرؤية الجزائرية، لحل الأزمة السياسية في ليبيا، ويعتبر الإنزال الدبلوماسي، ولقاءات الحكومة التي انطلقت في الفترة الأخيرة، أمر يكشف مدى أهمية المقاربة الجزائرية في مسعاها إيجاد حل للقضية، وفهم متقارب لمخرجات الأزمة، وعادةً ما تتبنى الجزائر سياسة يمكن وصفها بالشراكة لا الحلف وذلك بتبنيها مقاربة جامعة تكون بدايتها حقن دماء الليبيين، ثم الانتقال إلى طاولة الحوار برعاية الأمم المتحدة. (ياحي، 2020)

إن دور القوى الأجنبية بات أكثر انكشافا ووضوحا، وما تدافع عنه الجزائر نابع عن معطيات من واقع الميدان، وطبيعي أن يتم توجيه النداء للأمم المتحدة، باعتبارها أحد أبرز الأقطاب القادرة على اتخاذ موقف حاسم بخصوص القضية، وإن ما تمتلكه الجزائر هو تصورات تنطلق من حقائق واقعية، تهدف للوحدة والسلام بين الليبيين، وليست حلولا تنم عن مصالح خاصة، وهو ما يحفظ الوحدة الترابية الليبية التي كانت على محك الصراع عدة

مرات، كما من شأنه التخفيض من التهديد الماثل أو الوشيك لكل الجوار من دول المنطقة. (مهدي، 2020)

2.4 المقاربة التونسية لحل الأزمة الليبية:

لم تنجح تونس في إحداث فارق حقيقي في الملف الليبي، على الرغم من حيادها واحترام مختلف الفرقاء لها، واقتناعهم بأن لا أجندات لها في ليبيا، سوى إنهاء الصراع وفشلت مقاربة الرئيس التونسي السابق الباجي قائد السبسي، في بحث حل تونسي جزائري مصري، بسبب تورط مصر مباشرة في الصراع الليبي ودعمها المعروف للواء المتقاعد خليفة حفتر، وأمام هذا الوضع طرحت التساؤلات نفسها حول المقاربة التونسية للحل الليبي مع الإدارة الجديدة التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بحيث تم وضع مقاربة لحل الأزمة الليبية نظراً لتأثير الأزمة المباشر على الوضع في تونس، وتداعياتها الخطيرة على الاستقرار في كامل المنطقة، حيث تم بناء المقاربة التونسية لحل الازمة الليبية على جملة من النقاط :

– ثوابت الموقف التونسي من المسألة الليبية المبني على الشرعية الدولية لإيجاد تسوية سياسية شاملة تخدم مصلحة الشعب الليبي وتحافظ على سيادته ووحدة أراضيه وتعيد الأمن والاستقرار لهذا البلد.

– أنّ الحلّ يجب أن يكون نابعاً من إرادة الليبيين أنفسهم وبعيداً عن أيّ ضغوطات وبإرادة ليبية خالصة (التليلي، 2019).

– الدعوة إلى الدولة المدنية المبنية على ثقافة السلم الأهلي والتعايش السلمي بين المكونات وسيادة القانون والمواطنة الحقة، والتصدي لكافة محاولات إطالة أمد الأزمة من قبل متصدري المشهد العام، للحفاظ على امتيازاتهم ومكاسبهم غير المشروعة وتأصيل ثقافة التداول السلمي للسلطة (الرشيدة، 2019).

– دعوة كل الليبيين للجلوس إلى مائدة الحوار بهدف التوصل إلى صيغة توافقية للخروج من الأزمة الراهنة في إطار الاتفاق السياسي الداخلي واحترام الشرعية الدولية وبالانتقال منها إلى الشّرعيّة اللّيبيّة التي ترتكز على مشروعية شعبية .

– الحل في ليبيا لن يكون إلّا ليبيّا – ليبيّا دون إقصاء أو تهميش لأيّ طرف مهما كانت إنتماءاته السياسيّة أو الفكريّة أو المنطقة التي ينتمي إليها تحت سقف نظام مدني في دولة ليبيّة موحّدة (وناس، 2019).

ويظهر من خلال المقاربة التونسية أنها تستند في بنائها على الشرعية الدولية كأساس لحل الأزمة الليبية و بالتالي انتهاج سبيل التعاون الدولي و الإقليمي للحد من تداعيات هذه الأزمة على دول الجوار الليبي.

5. فرص فعالية التعاون الأمني لدول الجوار الإقليمي لمواجهة تهديدات الأزمة الليبية:

شهدت المنطقة الإقليمية جملة من المبادرات من طرف دول الجوار الليبي لمواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن الأزمة التي تشهدها ليبيا، اتسمت بتعددها نتيجة لإدراك دول الجوار الليبي بضرورة التعاون الإقليمي من اجل صيانة الأمن القومي لهته الدول، وهو ما سمح بظهور أطر عدة للتعاون كرد فعل لتفاقم الازمة الليبية وتأثيرها المباشر على دول الجوار، و يمكن تعدادها فيما يلي:

1.5 اتفاق الجزائر و تونس و ليبيا لحماية الحدود:

يعد التعاون العابر للحدود سواء الثنائي أو الجماعي، الجهوي أو الإقليمي، الدافع الأكبر لتحقيق الأمن، (دخان، 2016) و مواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي من شانها ان تقوم بزعزعة الأمن و الاستقرار في منطقة إقليمية معينة، و نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا فقد عكفت دول الجوار على التعاون فيما بينها للتصدي لمختلف التهديدات الأمنية لها، والتي تهدد أمنها الحدودي .

وعليه عقد رؤساء حكومات تونس و الجزائر و ليبيا اجتماعا في يوم 12-01-2013 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة الأوضاع الأمنية على الحدود بين الدول الثلاث و يهدف الإتفاق على تعزيز التعاون من خلال تكثيف القدرات و الإجراءات الأمنية مابين الدول الثلاث، و تفعيل التعاون الأمني بينها، من خلال عقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل والبحث في القضايا السياسية والأمنية للدول الثلاث . (صاغور، 2018، صفحة 282)

إضافة إلى ضرورة التنسيق ما بين الدول الثلاث الجزائر ، تونس وليبيا لمقاومة التطرف الديني و الإرهاب، و لم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث، استعمال قوة القانون لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية " أمن وطمأنينة سكان المنطقة " و تناول الاجتماع المخاطر

الأمنية بالمنطقة بكاملها، لاسيما سيطرة الجماعات المسلحة على عدد كبير من السلاح الليبي. (عيدون، صفحة 160)

وانتهت هذه القمة بوضع إستراتيجية للتنسيق الأمني تتضمن مايلي :

– بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود و التعاون الامني.

– اقامة لجان مشتركة لتبادل المعلومات بين حكومات البلدان الثلاث تونس والجزائر وليبيا.

– تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقات بين شعوب دول الثلاث وخاصة المناطق الحدودية. (سعيدي، 2017، صفحة 55)

وضع استراتيجية على المدى المتوسط و البعيد للتعامل مع أي تهديد مباشر وغير مباشر لأمن هذه الدول. (دخان، صفحة 183)

2.5 آلية دول الجوار الإقليمي لحل الأزمة الليبية:

على هامش قمة دول عدم الانحياز المنعقد في 2012 اتفقت كل من الجزائر ومصر على الانطلاق في آلية تفعيل دور دول الجوار، بهدف الحفاظ على الدولة الليبية و عدم انهيارها، وقد استهلت باجتماع على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في غينيا 2014. (صاغور، صفحة 282)

أما الاجتماع الثاني فقد تم في مدينة الحمامات التونسية، حيث اتفق وزراء خارجية الجوار الليبي لكل من تونس و الجزائر والتشاد و النيجر والسودان و ممثل عن وزارة الخارجية المصرية، على مساندة الليبيين لتحقيق التوافق فيما بينهم دون المساس بسيادة الدولة الليبية بالإضافة الى دعم الاستقرار فيها، وبناء دولة قوية توفر الامن لمواطنيها في ظل حالة اللااستقرارا الأمني الناتج عن انتشار السلاح، مع موازاته بالخطر الارهابي و ظهور جماعات متطرفة تسعى لفرض فكرها بالعنف و الترهيب، وهو ما يمثل مصدر تهديد لكل دول الجوار، كذلك سعى الاجتماع لتوفير اليات التفاعل اللازمة مع الازمة الليبية سعيا لتخفيض مستوى التهديدات الليبية لدول الجوار الإقليمي، و محاولة بلورة ملامح عملية سياسية ليبية يتم دعمها إقليميا، وتقرر تشكيل فوجي عمل احدهما أمني تتولى الجزائر تنسيق أعماله، و الثاني سياسي تتولى مصر تنسيق أعماله.(تونس، 2014)

أما الاجتماع الثالث لآلية دول الجوار الإقليمي فقد كان في 25-08-2014 بالعاصمة المصرية القاهرة (صاغور، صفحة 283) ؛وفيه تبلورت المبادرة المصرية – الجزائرية لحل الأزمة الليبية من خلال تنازل جميع الميليشيات والعناصر المسلّحة وفق نهج متدرِّج المراحل ومتزامن من حيث التوقيت عن السلاح والخيار العسكري في إطار اتفاق سياسي بين كل الفرقاء التي تنبذ العنف، ووفق آلية مستقلّة تعمل برعاية إقليمية من دول الجوار ومساندة دولية مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتجفيف منابع تمويله ومحاربة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، إضافة إلى تعزيز المبادرات التي تقوم بها دول الجوار، المبنية على احترام وحدة وسيادة ليبيا، وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، والحفاظ على استقلالها السياسي والالتزام بالحوار الشامل، ونبذ العنف، ودعم العملية السياسيّة، والوصول لوقف كل ما يجرى من أعمال العنف، والإرهاب في ليبيا، وتمكين الدولة الليبية من استعادة وبسط سلطتها وسيادتها على كامل التراب الليبي، بما في ذلك الحق في حمل السلاح، من خلال وقف نشاط الجماعات المسلّحة، والتصدي للإرهاب والعنف، بما قد يتطلبه ذلك من إجراءات، إضافة إلى دعم المؤسسات الشرعية والسلطة المركزية للدولة. (الحامدي، 2014)

إضافة الى كل ما سبق، عقد اجتماع تنسيقي تشاوري في ظل الية دول الجوار الإقليمي الليبي مابين وزراء خارجية دول جوار ليبيا اليوم 23 جانفي 2020 بالجزائر لمناقشة تطور الأحداث في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار، وتناول الاجتماع بحث السبل الكفيلة لتقديم الدعم إلى ليبيا، لتجاوز هذه المرحلة الحساسة والدقيقة التي تمر بها، وقد أعربت دول الجوار الليبي عن تطلعها إلى أن يهتدي الليبيون، إلى تسوية سلمية لأزمة بلادهم، بعيدا عن أية حلول عسكرية أو تدخلات أجنبية، بما فيها المرتزقة والميلشيات تمكنها من تنظيم انتخابات شفافة تحقق تطلعات الشعب الليبي ، وتحفظ استقلال ليبيا ووحدتها، وسيادتها على كامل أراضيها، و شدد وزراء الخارجية على رفضهم القاطع للإرهاب وللعنف أيا كان شكله ومصدره، ودعوا الليبيين للعودة إلى المسار السياسي في إطار الاتفاق السياسي الليبي، وتم التأكيد خلال هذا الاجتماع على الأهمية التي توليها دول الجوار لتأمين حدودها مع ليبيا، وعلى ضرورة التنسيق والتعاون من أجل التصدي لكافة المخاطر، التي تهدد أمن واستقرار ليبيا وكافة دول المنطقة عموما، ودول الجوار الليبي بشكل خاص. (الانباء، 2020)

إن دلت هذه الحركة الدبلوماسية و العسكرية، ازاء الأزمة الليبية، فإنها تدل على جسامة ما تشعر به الدول المغاربية من انكشاف أمني، ظهر بعد تفكك الدولة الليبية وتحول ليبيا الى مجرد اقليم بدون سلطة مسيطرة، وإن كانت بعض الأقطار المغاربية تبدي هواجسها منذ بداية الأزمة، وقبل سقوط السلطة المركزية، وعرضت رؤيتها على العالم، لكن كل القوة كانت متجهة نحو هدف واحد، تمثل في الاصرار على الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي. وكل هذه الهواجس لم تثني التدخل الخارجي عن مواصلة هدفه حتى تحقق ذلك، ثم ترك الشأن ليصبح جواريا إقليميا، خصوصا مغاربيا، رغم أن هذه الدول لا تمتلك مسارا تعاونيا فاعلا في المجالات الاقتصادية، والسياسية لكي يكون أرضية صلبة للتعاون الأمني الكفيل بمواجهة تداعيات الأزمة، وهذه من أكبر التحديات لمسار هذه المقاربة بحيث أنها لم تراعي أطروحات الوظيفية في هذا الشأن، حيث للتعاون الاقتصادي الإقليمي قدرة على انتاج السياسة الأمنية الإقليمية.

عليه تبدو المقاربات المغاربية، رهينة بقدرة تأثير هذه الدول، على مسار التسوية السلمية كانت أو العسكرية للأزمة، ومدى الثقل السياسي والثقافي الذي تتركه على أطراف الأزمة، بمعنى أن الشعور بالأمن، والتخلص من الشعور بالتهديد القادم من ليبيا، يتطلب مسارا سياسيا تضع الأقطار المغاربية ثقلها فيه، وتفرضه ليس فقط على الأطراف، ولكن على حماة الأطراف الدوليين، ذلك أن أمن كل واحد منهم مرهون الى حد بعيد بأمن ليبيا وأمن ليبيا يكمن في التسوية النهائية، وعودة السلطة القادرة على بسط السيطرة، ليس فحسب على المنابع البترولية مثل ما يتم تسويقه، في التسويات المائعة، ولكن على كل الإقليم الليبي.

5. خاتمة:

في ظل الظروف المعقدة التي تعيشها البيئة الأمنية المغاربية و الساحل، ظهرت الحاجة الماسة للتعاون في المجال الامني لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة للدول على المستوى الإقليمي، ونتيجة لعدم قدرة الدول على التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل منفرد، أصبح من الضرورة على دول الاقليم الواحد، التعاون والتنسيق فيما بينها للاستجابة للتحديات الأمنية المفروضة في سبيل تعزيز الأمن الإقليمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية.

ومن ثم سعت الأقطار المغاربية إلى توجيه رد فعل مناسب، لمختلف التهديدات القادمة من ليبيا، عبر منهجين شائعين في مسارات التعاون، مركزان على المواقف المشتركة والعمل الجماعي، وهو ما تم لمسه من خلال جملة الترتيبات المتبناة من قبل دول الجوار الليبي، للحد من التهديدات الأمنية المصدرة إليها من الإقليم الليبي.

في إطار ما سمي بثورات بالبيع العربي، والتي أفرزت جملة من التحديات من أبرزها الأزمة الليبية، وما حملته معها من تهديدات الى الدول الجوار الليبي، نتيجة للانفلات الأمني الذي زاد من انتشار الأسلحة، واستفادة التنظيمات الإرهابية منها، هذا ما دفع بدول الجوار الليبي من وضع مجموعة من التصورات لتبني استراتيجيات مشتركة للحد من خطورة التهديدات الأمنية الليبية الموجهة إليها، و احتواء الخطر القادم منها، والذي قد يهدد المصالح الحيوية لهذه الدول، و كذا أمنها القومي و زعزعة الأمن الإقليمي.

من أكبر التحديات أمام المقاربة_المقاربات المغاربية، تدخلات الأطراف الحامية الأجنبية، وضخها المالي والإعلامي بجانب أطراف الصراع، مقارنة بتأثير هش للأقطار المغاربية، وهذا يزيد من أهمية تعزيز التعاون عبر المواقف المشتركة، والعمل الجماعي.

أخيرا على دول الجوار الليبي تبني إستراتيجية فحواها أن الأمن الإقليمي المستقر لابد وان يرتبط بالاستقرار في منطقة التهديد، وفق رؤى دول المنطقة الإقليمية المحيطة بليبيا، والمتأثرة من تداعيات التهديدات الأمنية المنبثقة عن الأزمة الليبية دون القبول بالتدخلات الأجنبية التي من شانها زيادة حدة الأزمة بليبيا و تفاقمها وهو ما ينعكس سلبا على أمن واستقرار هذه الدول، لهذا يجب على دول الجوار الليبي تعميق التعاون فيما بينها ومحاولة احتواء التهديدات الأمنية، ورفض تسوية للأزمة الليبية وفق رؤى و مصالح قوى أجنبية في المنطقة، ودون الرجوع إلى هذه الدول.

6. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

العلي علي زياد، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر و التوزيع، (مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2017)؛

المشاط عبد المنعم، تحليل ظاهرة الأمن القومي، دار المستقبل العربي، (مصر: دار المستقبل العربي، 1998)؛

مراد علي عباس ،الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر و التوزيع، (الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع، 2017)؛

- *الأطروحات:*

فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية –نموذج ليبيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017؛

صاغور هشام، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018؛

الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2015؛

غانم فايزة، (التعاون) ؟ الأمني الأورو– مغاربي :دراسة في حوار 5+5 (2001–2011)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012؛

- المقالات:

- *حادي ابراهيم، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2018؛*
- *بن لمخريش أسماء، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي:حالتي ليبيا و مالي، مجلة المفكر، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2018؛*

- *دخان نور الدين والحامدي عيدون، مسار التأمين الحدود الجزائرية:بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد الثامن، العدد الرابع عشر، 2016؛*
- *تبينة راوية وبن صغير عبد العظيم، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، المجلد الرابع عشر، العددالثاني، 2019؛*
- سعيدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد أربعون، العدد أربعة مئة واثنان وستون، 2017؛
- مواقع الانترنيت:
  - *تونس واس (2014)، اجتماع وزراء خارجية الجوار الليبي في الحمامات التونسية، متوفرة عبر موقع:*
  - *https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q= (consulté le01/02/2020)*
  - *حنان مهدي (2020)، لا بديل عن المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، متوفرة عبر موقع:*
    - *https://www.sabqpress.net/politics/(consulté le10/01/2020)*
  - حجازي عبد اللطيف(2017)، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية .. الرؤية و التحركات، متوفرة عبر موقع:
    - *https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562/(consulté le17/12/2019)*
  - *بلعربي علي(2019)، جهود الجزائر في تسوية الأزمة ليبيا من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، متوفرة عبر موقع:*
    - *https://www.minbarlibya.org/?p=13694/(consulté le30/12/2019)*
  - ياحي علي(2020)، هل بدل دخول الجزائر على خط الأزمة الليبية قواعد اللعبة؟، متوفرة عبر موقع:

- *https://www.independentarabia.com/node/86276/(consulté le30/01/2020)*
- مرصد الشفافية و الحوكمة الرشيدة(2019)، الأزمة الليبية..مقاربة الحل، متوفرة عبر موقع:
- *https://www.afrigatenews.net/article//(consulté le22/01/2020)*
- الحامدي منجي(2014)، دول الجوار تتفق على دعم ليبيا دون التدخل في شؤونها، متوفرة عبر موقع:
- *https://www.turess.com/tuniscope/51740 (consulté le07/02/2020)*
- وكالة الأنباء الجزائرية(2020)، اجتماع الجزائر حول ليبيا: الدعوة إلى الإنخراط في المسار السياسي، متوفرة عبر موقع:
- *https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200123/188772 (consulté le07/02/2020)*
- التليلي وليد(2019)، الرئيس التونسي و الأزمة الليبية: لاجدوى بلا جهد افريقي،متوفرة عبر موقع:
- *https://www.alaraby.co.uk/(consulté le15/01/2020)*
- وناس يسرى(2019)، إعلان تونس للسلام، متوفرة عبر موقع:
- *https://www.aa.com.tr/ar/(consulté le29/01/2020)* books:
- *Deutsh k, The Analsis of international relations, New Jersey, Prentice Hall colleg,1968;*